SA14281
84/6/4/38/5

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: (251 11) 550 4988 Fax : (251 11) 550 4985
Website: www. africa-union.org

الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة المعنية
بالتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة
أديس أبابا، إثيوبيا، 20-24 أبريل 2015

الموضوع: ***"الحماية الاجتماعية من أجل التنمية الشاملة"***

مشروع وثيقة حول دمج خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية

مقدمة:

1. تعمل خمسة وستون في المئة (65٪) من القوى العاملة لأفريقيا جنوب الصحراء في الزراعة، مما يساهم بنسبة 32٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تشهد المنطقة أعلى نسبة فقر. وتتعلق الخصائص الأخرى ذات الصلة بزيادة قوة العمل النسائية في الريف وظاهرة عمالة الأطفال في الأنشطة الريفية. وتشكل النساء المزارعات من صاحبات الملكيات الصغيرة غالبية منتجي المواد الغذائية، لكنهن معرضات للخطر. وبالمثل، يعاني الشباب المشارك في الأنشطة الاقتصادية الريفية من الأعمال المنطوية على خطورة.

أولا. فجوات الحماية الاجتماعية في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية: الفجوات المفاهيمية، والقانونية، والمنهجية، والفنية:

2. لا تسعى الركيزة رقم 3 من البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية إلى معالجة جميع مصادر وأنواع الضعف وانعدام الأمن الغذائي؛ بل تستهدف أنشطة هذه الركيزة الثالثة السكان الضعفاء الذين يرجح أن يكونوا قادرين على المساهمة في زيادة النمو الزراعي والاستفادة منه بصورة مباشرة. ويركز البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية حاليا على بعض جوانب الحماية الاجتماعية؛ لا سيما مفهوم "شبكة الأمان" والمساعدة الاجتماعية مثل التحويلات النقدية المستهدفة أو تدابير أخرى أوسع بكثير (مثل دعم المواد الغذائية، والاحتياطيات الاستراتيجية من الحبوب)، لصالح الأسر الريفية الأكثر ضعفا. وبالاضافة إلى تغطيته لبرامج المساعدة الاجتماعية، يتعدى نطاق خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين مجال البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية فيما يتعلق بالحماية الاجتماعية، ويستهدف العمال الريفيين وأفراد أسرهم

من خلال برامج الحماية الاجتماعية وسياسات الضمان الاجتماعي التي تحميهم من التهميش الاجتماعي. وعليه، ينبثق إطار الدمج عن اتفاقية منظمة العمل الدولية 102 (1958)، التي تحدد الضمان الاجتماعي على أنه يشمل نظم التأمين الاجتماعي القائمة على المساهمات، والمساعدة الاجتماعية الممولة من الضرائب.

3. ويتفاقم هذا الوضع بسبب ظروف العمل السيئة المقترنة بانخفاض مستوى الوصول إلى تغطية الضمان الاجتماعي، إن وجدت أصلا، وبانخفاض في الإنتاجية وفي مستوى المهارات مما يؤدي إلى دخل منخفض وغير منتظم. وفي ظل هذا الوضع، اعتمد القادة الأفريقيون البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في مابوتو سنة 2003. ويقوم البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على أربعة ركائز:

- الركيزة 1 – توسيع المنطقة الخاضعة للإدارة المستدامة للأراضي والمياه؛
- الركيزة 2 – تحسين فرص الوصول إلى السوق من خلال تحسين البنية التحتية الريفية والتدخلات المتعلقة بالتجارة؛
- الركيزة 3 – زيادة الإمدادات الغذائية والحد من الجوع في جميع أنحاء المنطقة من خلال زيادة إنتاجية صغار الملاك وتحسين الاستجابة لحالات الطوارئ الغذائية؛
- الركيزة 4 – تحسين البحوث والنظم الزراعية لنشر التكنولوجيات الجديدة والمناسبة وكذلك زيادة الدعم لمساعدة المزارعين على اعتمادها.

4. في الوقت الذي لا ترد فيه الحماية الاجتماعية بشكل ضمني بين النقاط الأساسية المذكورة أعلاه، إلا أن لديها القدرة على ضمان تنمية رأس المال البشري كعامل مساعد لتحقيق هذه النقاط الأربع. فنظم الحماية الاجتماعية لا تقلل فقط من الضعف وتحد من أسوأ آثار الفقر، بل توفر كذلك وسيلة محتملة يمكن بواسطتها حماية التنمية البشرية في المستقبل وتعزيز الشرعية السياسية للحكومات الوطنية.

5. يركز البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على عوامل التنمية الاقتصادية "المادية والمتعلقة بالبنية التحتية"، المطلوبة لزيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية في أفريقيا. غير أنه يتعاطى بشكل محدود مع العامل البشري وطرق سير سوق العمل في المناطق الريفية. ويمكن سد هذه الفجوة بواسطة خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين، التي اعتمدت في عام 2011 من قبل القادة الأفريقيين. وينظر إلى وصول العمال الريفيين وأفراد أسرهم لخدمات الحماية الاجتماعية كمكمل لركائز البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وكوسيلة لتعزيز إنتاجية العمال الريفيين ومكافحة الفقر في المناطق الريفية.
6. يقر إطار الركيزة رقم 3 من البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية أن بعض الحلول لمعالجة الجوع وسوء التغذية قد توجد خارج نطاق التدخلات الزراعية المباشرة، بينما يعتمد النمو الزراعي الواسع النطاق في الواقع على الناس النشطين والأصحاء، وأن للنمو الزراعي فوائد غير مباشرة كبيرة. ويمكن للتدخلات المصممة تصميما جيدا أن تدعم المزارعين ليتمكنوا من الاعتماد على ذواتهم و "ترتقي" من كونها دعم للحماية الاجتماعية الممولة من الضرائب لتصبح تأمينا اجتماعيا مرنا يعتمد على المساهمات. وهذا هو هدف إطار الدمج على المدى الطويل.
7. إن خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين عامل محرك للنمو من خلال مساهمتها في زيادة الإنتاجية والقدرة على التكيف. وقد بنيت خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين على (أ) المبادئ التوجيهية الأساسية. (ب) الحد الوطني الأدنى لحزمة الحماية الاجتماعية بناء على دراسة شاملة، (ج) العوامل المساعدة على تحقيق الحد الأدنى من الحزمة مثل (1) تمكين العمال من خلال إنشاء أو تعزيز منظماتهم المهنية، (2) المشاركة في عمليات صياغة السياسات

بصوت قوي وفعال؛ (3) الدعوة والاعتراف (4) المواءمة بين الأطر القانونية والتنظيمية؛ (5) إدارة إحصائيات وقواعد بيانات العمال الريفيين على نظام س.ب (6) إدارة المعرفة وتبادل الخبرات.

8. تلعب منظمات العمال الريفيين دورا أساسيا في عملية التخطيط وفي تنفيذ مزيج من تدابير الحماية الاجتماعية. ويشمل ذلك التعاونيات التي ينبغي تعزيزها للحد من القيود المؤسسية.

9. يعتبر دمج الحماية الاجتماعية في سياسات التنمية الزراعية الأفريقية نهجا جديدا نحو التحسين الشامل والمتزامن لظروف المعيشة وظروف العمل للقوى العاملة الضخمة التي تشتغل في أي نوع من النشاط الزراعي. كما أن دمج خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية عملية تسعى إلى دمج تحديات واستراتيجيات الحماية الاجتماعية في جميع مراحل عملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، وذلك لتشجيع ظروف عمل لائقة ورفاهية للعمال الريفيين وأفراد أسرهم.

10. يؤدي هذا الدمج إلى معالجة التحديات مثل المساعدات الاجتماعية الضعيفة وأنظمة التأمين الاجتماعي غير الملائمة وغير الفعالة السائدة في المناطق الريفية. كما يعالج أيضا قضايا الأطفال، والعمل، والعمل القسري، وممارسات الاتجار بالبشر المتعلقة بالأنشطة الريفية.

11. تقدم بعض تجارب الدول الأعضاء رؤية حول نوعية الإجراءات التي يمكن أن تساعد في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للعمال الريفيين. كما هو الحال بالنسبة لتجارب مثل:

1) الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال غير الأجراء في الجزائر.

2) مبادرة توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين مع توسيع التغطية الصحية للعاملين في هيفيا والكاكاو بكوت ديفوار والتي تبحث عن مزيد من التوسع نحو القطاعات الفرعية الأخرى في المناطق الريفية عقب تنظيمها في عام 2014، ودراسة حول الاقتصاد غير الرسمي (القدرة على المشاركة، واحتياجات مزايا الحماية الاجتماعية، الخ)؛
3) وضع سياسة اجتماعية وقانون للحماية الاجتماعية ينطوي على توسيع التغطية للعمال الريفيين في كينيا؛ (4) التأمين الزراعي المصغر وتقييم مستوى الفقر في القطاع الريفي الذي يثبت إمكانية مساهمة العمال الريفيين في ملاوي؛ (د) الإطار القانوني لتنظيم العمال في الاقتصاد الريفي والاقتصاد غير الرسمي في الكاميرون.

ثانيا. نقطة الدمج في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية :

12. تستخدم الركيزة رقم 3 من البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية كبوابة رئيسية لدمج خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين في البرنامج الأفريقي الشامل، كما تعزز أيضا مرونة العاملين في المناطق الريفية. ومع ذلك، ستتم الاستفادة من الركائز الأخرى للبرنامج الأفريقي الشامل من أجل توسيع نطاق الحماية الاجتماعية للعمال الريفيين، عبر استخدام نهج شامل للدمج. فانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ينجمان عن انخفاض مستوى توفر الغذاء، وانخفاض الدخل، والبطالة، والمخاطر والضعف، وقلة فرص الوصول للخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم. وينتظر أن تؤدى الحماية الاجتماعية دورا حاسما في تحقيق هدف القضاء على الجوع. فإطار الأمن الغذائي الأفريقي يعتمد تدخلات الحماية

الاجتماعية باعتبارها عناصر حاسمة لهندسة فعالة للأمن الغذائي تشمل برامج وسياسات تعزز سبل معيشة ورفاهية الفقراء والضعفاء: الوسائل القائمة على الاستحقاق مثل تحويل النقد غير المشروط والغذاء، والتغذية المدرسية وبرامج التغذية، والوسائل القائمة على الحوافز مثل برامج التحويل المشروط، التأمين ضد الجفاف والدعم المالي الموجه). وغالبا ما ينسخ الناس بأنفسهم استراتيجيات للمخاطر تتراوح بين التأمين الذاتي (الادخار الوقائي) وتقاسم المخاطر بين المجموعة بشكل غير رسمي. وتُكمل خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين حزمة الحماية الاجتماعية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من خلال إضافة نظم ضمان اجتماعي تغطي المخاطر التي يتعرض لها العمال في العمل الزراعي وغير الزراعي في المناطق الريفية لبرامج المساعدة الاجتماعية المذكورة أعلاه والممولة عبر الضرائب.

13. يرتكز نهج الدمج على دمج خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية من خلال (1) مبادئهما (2) عمليات تنفيذهما. ويهدف المبدأ 6 من إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية إلى "**حماية وتعزيز قدرة الضعفاء على العيش**" في المناطق الريفية. ويعتبر هذا المبدأ مفهوما تشغيليا شاملا يصل ما بين خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. حيث توفر خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين الأدوات المفاهيمية والفنية والمنهجية لنشر متكامل للمبدأ.

ثالثا. **مبادئ الدمج:**

14. ستقوم عملية الدمج بما يلي:

- الاستناد إلى آلية وعملية وأدوات تخطيط البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على جميع المستويات، لا سيما على المستوى الوطني. وسيضمن ذلك أخذ احتياجات الحماية الاجتماعية للعمال الريفيين وأفراد أسرهم في الحسبان بدءا من مرحلة الصياغة حتى خطوة الرصد والتقييم. وسيتم الدمج، بالنسبة للدول الأعضاء التي تتوفر لديها عمليات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، كعملية مكملة للعمليات الوطنية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. أما بالنسبة للبلدان الأخرى، فسيجري الدمج انطلاقا من السياسة الزراعية الوطنية؛
- توفير المفاهيم، والوثائق القانونية والفنية، والأدوات اللازمة لتصميم المزيج الصحيح لنظم المساعدة الاجتماعية–التأمين الاجتماعي التي من المرجح أن تدعم أهداف البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بشأن النمو والإنتاجية، وتحسن فوائدها للعمال الريفيين وأفراد أسرهم؛
- تسهيل التآزر والتكامل بين مختلف تدخلات الحماية الاجتماعية المطروحة في المناطق الريفية، التي تعاني من التنسيق الضعيف، وبالتالي جعلها أكثر شمولية؛
- تصميم نظم الحماية الاجتماعية وفقا للأوضاع المختلفة للعمال الريفيين الذين يعملون على أساس العمل بأجر أو الأعمال الحرة، والأعمال الموسمية/غير المنتظمة أو الدائمة.
- دعم تدابير السياسات العامة للحماية الاجتماعية القائمة على الأدلة والمبنية على العمل الإحصائي حول انعدام الأمن/الضعف واحتياجات الحماية الاجتماعية للفئات المستهدفة، بما في ذلك تقييم مستوى الفقر لتحديد مزيج الحماية الاجتماعية للأسر الريفية والعمال الريفيين؛

- التعرف على نقاط الضعف المحددة، وعدم الأمان، واحتياجات النساء والشباب للحماية في المناطق الريفية، الأكثر تعرضا للأعمال خطرة، ومعالجتها.
- يتطلب نجاح الدمج تقديم دعم سياسي عالي المستوى وقوي، ومشاركة مبكرة من قبل أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل فهم مشترك للتحديات والأهداف، ولتحقيق الملكية الوطنية.

رابعا. عملية الدمج:

تتمثل العناصر المفاهيمية والقانونية والفنية في:

أ. مركزية القدرة على كسب الدخل:

15. يتوقف وصول الأسر والأفراد للمواد الغذائية في السوق على دخلهم وعلى الثمن الذي يجب دفعه مقابل الغذاء. ويتوقف الدخل إلى حد كبير على العمالة. وبالتالي فإن العمالة تعتبر من العوامل الرئيسية لتحقيق الأمن الغذائي والحماية الاجتماعية للأسرة. ويؤدي تحسين فرص حصول الفقراء على فرص كسب الدخل، والممتلكات، وشبكات الأمان، إلى تقليص ضعفهم وعدم أمنهم. ولذلك، فإن العمل من أجل توفير العمل اللائق في القطاع الريفي أمر ضروري لدمج خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين في البرنامج الافريقي الشامل للتنمية الزراعية.

ب. حقوق الإنسان ومنظور الرعاية الاجتماعية:

16. يتمحور الدمج حول على ثلاثة مجالات: (1) مجال حقوق الإنسان على أساس المساعدة الاجتماعية/الرعاية الاجتماعية؛ (2) مجال حقوق العمال على أساس التأمين

الاجتماعي و(3) عملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وآلية الرصد والتقييم الوطنيتين للإشراف على عملية الدمج بأكملها.

17. تتجاوز نظم الحماية الاجتماعية ذات القيمة المضافة لخطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين، شبكة الأمان الاجتماعي التي يدعو لها البرنامج الأفريقي الشامل للتنتمية الزرعية، لأنها ترتكز على الأطر الوطنية ومعايير العمل الدولية. كما أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) يعترف بالضمان الاجتماعي كحق أساسي من حقوق الإنسان.

18. تقدم اتفاقية منظمة العمل الدولية 102 (1958) حول الضمان الاجتماعي إرشادات بشأن تصميم وتنفيذ نظم الضمان الاجتماعي على المستوى الوطني وفقا للوضع الوطني. وتقر الحد الأدنى من المعايير المتفق عليها عالميا للفروع التسعة للضمان الاجتماعي: الرعاية الطبية، والإعانات في حالة المرض، وإعانات البطالة، وإعانات الشيخوخة، وإعانات إصابات العمل، والإعانات الأسرية، وإعانات الأمومة، وإعانات العجز، وإعانات الناجين. فالعمال الريفيون يتعرضون لهذه المخاطر دون تغطية مناسبة، على الرغم من أنه يحق لهم كعمال الاستفادة من هذه الحقوق الاجتماعية والاقتصادية المنصوص عليها في الأطر القانونية الوطنية.

19. تم تكميل اتفاقية منظمة العمل الدولية 102 (1958) بالاتفاقيات الأخرى ذات الصلة لتوجيه عملية دمج خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. وتتمثل أساسا في: اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، 2001 (رقم 184)؛ التعاونيات (البلدان النامية) رقم 127 (1966)؛ اتفاقية المزارع، رقم 110؛ ورقم 110 (1958)؛ وبروتوكول 1982 الملحق باتفاقية المزارع رقم 110 (1982)؛ واتفاقية منظمات العمال الريفيين رقم141 ورقم 149

(1975). وتقدم اتفاقية إحصاءات العمل رقم 160، وإطار الاتحاد الأفريقي لمواءمة وتنسيق نظم معلومات سوق العمل، توجيهات بشأن وضع إحصاءات ونظم جمع بيانات عملية لخطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين في مجال الزراعة.

20. ترتبط وثائق دولية أخرى باتفاقيات تتعلق بعمالة الأطفال والعمل القسري، وكذلك بوثائق قانونية أخرى تتعلق بالاتجار بالبشر، وهي ممارسات تسود في القطاع الريفي. ومع ذلك، ونظرا لخصوصيات كل بلد، ثمة فجوات فيما يتعلق بالتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية، أو فيما يتصل بنطاق تغطية العمال الريفيين طبقا للإطار القانوني الوطني والقدرة على تنفيذه في المناطق الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غالبية خادمات المنازل في المناطق الحضرية يتوافدن من المناطق الريفية أو هن أعضاء من أسر العمال الريفيين. ويمكنهن أن يسهمن في بناء وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية في المحيط الريفي، شريطة أن يتم تغطيتهن بشكل مناسب كخادمات منازل في المناطق الحضرية.

ج. تعريف العمال الريفيين:

21. يعتبر تعريف العمال الريفيين في ظل الإطار القانوني مهما للغاية في تصميم نظم الضمان الاجتماعي التي تعترف باختلاف وضعهم في سوق العمل في المناطق الريفية. ووفقا للتعريف[1]، يشتغل العمال الريفيون في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية، ويشملون الفئات التالية:

- العاملون لحسابهم الخاص، وصغار المزارعين

[1] اتفاقية منظمات العمال الريفيين 1975

- العاملون بأجر
- العاملون الموسميون وغير المنتظمون
- العاملون المهاجرون عبر الحدود المستخدمين كعاملين موسميين وغير منتظمين في الزراعة.

22. من المعلوم أن أفراد أسر العامل الريفي هم كافة من تتم إعالتهم من قبل العامل أو العاملة. حيث يعتبر الأطفال والشيوخ الأهداف الرئيسية لخطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين في المناطق الريفية.

23. بالإضافة إلى ذلك، يوجد العمال الريفيون المستهدفون في القطاعات الفرعية التالية:

- الزراعة
- الماشية
- صيد الأسماك
- الحراجة
- معالجة الأغذية
- الأنشطة الريفية غير الزراعية الأخرى

د. نطاق الحماية الاجتماعية في إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية:

24. تشمل خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين لصالح العمال الريفيين وأفراد أسرهم، ما يلي:

- فرص التوظيف لتوليد الدخل
- الضمان الاجتماعي وفقا للإطار القانوني الوطني وبما يتماشى مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية ذات الصلة.

- المساعدة الاجتماعية.

هـ. **مزيج خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين:** مزيج أنظمة الإعانات الاجتماعية: مزيج التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية.

25. وفقا لنتائج أعمال ودراسات تحليلية مختلفة، يمكن تعريف مزيج خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين على المستوى الوطني، بما في ذلك في إطار عملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الوطنية حيثما وجدت. وسيستند مزيج خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين إلى توزيع الأسر الريفية والأفراد وفقا لخط الفقر، كما هو محدد بالتقييم الوطني لمستوى الفقر والبيانات الإحصائية. ويجمع المزيج ما بين النظم المبنية على الضرائب ونظم الاشتراكات المرنة المبنية على قدرة اشتراكات العمال الريفيين كما توضحها عمليات تقييم مستوى الفقر وإحصاءات العمل الأخرى في المناطق الريفية. ويتمثل الهدف طويل الأجل لنهج المزيج في الترقية التدريجية من نظم المساعدة الاجتماعية إلى نظم التأمينات الاجتماعية في المناطق الريفية.

26. تستخدم معايير منظمة العمل الدولية كمرجع لتطوير مزيج الحماية الاجتماعية وتوفر نهجا يستند إلى الحقوق تمشيا مع الأطر القانونية الوطنية ذات الصلة.

و. **دمج عمليات خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين في عملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية:**

27. تتمشى عملية المائدة المستديرة الوطنية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية مع نهج خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين فيما يخص تحديد الخطط الوطنية التي تتسق مع عملياتها. ويسمح تداخل العمليتين باستخدام

الخطوات التالية في تخطيط عملية دمج خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية:

1) التخطيط القائم على الأدلة

28. تنطوي خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على عمليات ونهج وآليات مماثلة تدعم تصميم السياسات القائم على الأدلة. ويستند نهج الدعم إليها، وسيستخدم ما يلي:

- تقييم الانجازات والتشخيص، والدراسات التحليلية والتخطيط القائم على الأدلة: تحليل أوضاع انعدام الأمن، والضعف، واحتياجات الحماية الاجتماعية، والعمل في المناطق الريفية ونظام احصاءات الحماية الاجتماعية، الخ

- ينبغي أخذ البعد الجنساني في الحسبان وبالشكل اللائق، لا سيما فيما يتعلق بتغطية الأمومة، والصحة الإنجابية، والمخاطر المحددة في أنشطة معينة تهيمن عليها العاملات الريفيات.

- تحليل سلسلة القيمة لتحديد انعدام الأمن، ومواطن الضعف، واحتياجات الحماية الاجتماعية في مختلف مراحل السلسلة.

- التحليل المتعلق بأصحاب المصلحة: دراسة منظمات العمال الريفيين، ومنظمات أرباب العمل، وما إلى ذلك. وسيسهل ذلك التعهد بالالتزامات وبناء الشراكات/التحالفات.

- الفحص المؤسسي، والسياسي، والقانوني، وفحص بيئة السياسات

2) تصميم البرامج:

29. سيتم وضع نهج الدمج على أساس تفاصيل مخططات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وخطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين التالية:

- العمليات التشاركية والحوار الاجتماعي في القطاع.
- أهداف خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين في عملية البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

3) القدرة على التنفيذ

30. لتسهيل عملية الدمج، من الضروري تنمية قدرات أصحاب المصلحة في المجالات التالية:

- الرصد والتقييم، تعلم وتبادل الدروس.
- القدرات التنظيمية والفنية لمنظمات العمال الريفيين، بما في ذلك التعاونيات (النقابات العمالية ومنظمات أرباب العمل)
- القدرات الفنية والبشرية للوزارات الرئيسية: العمل، والزراعة، والحراجة، وصيد الأسماك، والتنمية الريفية والتخطيط.

4) دمج خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين في آلية دعم/مؤسسات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية:

31. سيتم استخدام آلية دعم/مؤسسات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية لدمج تنفيذ خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين بدءا من مرحلة التصميم إلى مراحل الرصد والتقييم. وستتم إضافة خبير في خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين أو إشراكه في آلية التنسيق الوطنية للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية التالية، لأداء الأدوار التالية:

- دعم تصميم البرنامج.
- مختص فني في الدعم والمساندة.
- دعم خبير تنفيذ الرصد والتقييم.
- التقييم الدوري واستعراض الأداء: الاستعراض المشترك والاستعراض الدوري المحدد.

32. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري زيادة الدعم لوزارات العمل والزراعة/التنمية الريفية من خلال تعزيز قدراتها المؤسسية، ووضع آليات للتنسيق فيما يتعلق بدمج خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين في البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. ويمكن أن تستفيد عملية الدمج من القدرات المادية، والبشرية والمالية والفنية

لمؤسسات التأمين الاجتماعي القائمة التي يمكن أن توسع خدماتها للعمال الريفيين، بما في ذلك من خلال الشراكة لبناء القدرات والمعارف لصالح منظمات العمال الريفيين والمؤسسات/الهياكل الأخرى ذات الصلة.

33. تستفيد عملية الدمج أيضا من خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين لتحسين التنسيق والتماسك بين مختلف برامج الحماية الاجتماعية القائمة التي تستهدف سكان الريف التي تكون ضعيفة من حيث التكامل.

5) نموذج برنامج الاستثمار

34. إن التخطيط المتكامل للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية–وخطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين يسهل تحديد برنامج استثماري لهذه الأخيرة. ويوصى بقوة أن يتم تخصيص موارد مالية للتدخلات التي تأتي في إطار خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين في خطط الاستثمار للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الوطنية والأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، إذا تم تحديد التسهيلات الائتمانية للكربون كتدخل ذي أولوية لبلد ما يمكن تخصيص بعض الأموال له في ميزانية الخطة الاستثمارية. وينبغي أن يتم توجيه بعض بنود الميزانية في إطار الميزانيات الوطنية للحماية الاجتماعية لتمكين الفقراء من الانخراط بشكل أفضل في النشاط الاقتصادي.

6) الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

35. تتحمل الحكومات مسؤولية إقرار نظم للحماية الاجتماعية للعمال الريفيين وضمان التنفيذ الفعال لها. ويوجد أرباب العمل والنقابات العمالية، فضلا عن منظمات المزارعين الأخرى مثل التعاونيات في صميم عملية تنفيذ السياسات والأطر القانونية التي تهدف إلى ضمان العمل اللائق وتحسين ظروف العمل في القطاع الزراعي. ويحتاج أصحاب المصلحة الرئيسيين هؤلاء إلى الانخراط في عمليات التعلم المتبادل والمساءلة المستمرة من خلال حوار اجتماعي فعال.
36. يدعو وجود الشركات متعددة الجنسيات والشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة إلى وضع إطار للمسؤولية الاجتماعية للشركات. كما أنه يبرر تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين في هذا القطاع.
37. إن دور القطاع الخاص في خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين –البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية مهم للغاية. وينبغي أن يتحمل موظفوه المسؤولية فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي للعمال. وينطبق هذا بشكل خاص على الزراعة التجارية بناء على العقود المبرمة بين أصحاب العمل والموظفين. أما الزراعة غير التجارية، لا سيما أصحاب المزارع الصغيرة، فيمكن دعمهم من قبل القطاع الخاص من حيث تسهيل وصولهم إلى الأسواق ووضع آليات تحالف أخرى. ويجب أن يشارك أيضا في خفض حدة الفقر في القطاع الريفي من خلال التدخلات المناسبة التي تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الأسواق لصغار المزارعين في المناطق الريفية.

38. سيشارك قطاع التمويل الصغير في تسهيل الحصول على القروض الصغيرة في القطاع الريفي وفي الجمع بين خدماته المالية مع خدمات التأمين متناهي الصغر.

7) **الاتصالات:**

39. ينبغي أن تكون استراتيجيات الاتصال للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ولخطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمال الريفيين متكاملة من أجل دعم عملية الدمج وتعزيز وصول العمال الريفيين لتدابير الحماية الاجتماعية التي تستجيب لاحتياجاتهم. ويمكن لاستراتيجيات الاتصال أن تكون في شكل أنشطة توعية تستهدف كلا من العمال الريفيين وأصحاب العمل، وتستفيد من الأحداث الدولية المتعلقة بالزراعة والعمل، وتعمل مع وسائل الإعلام لتعزيز الحماية الاجتماعية للعمال الريفيين وغير الرسميين.

8. **النُهج المتباينة للدمج:**

40. يتم الدمج من خلال عمليات البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، فيما يخص تنفيذ أطره وخطط للاستثمار بالنسبة للبلدان/المجموعات الاقتصادية الإقليمية. أما بالنسبة للبلدان/المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي لم تنفذ بعد إطار البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، فيتم الدمج من خلال عمليات صياغة السياسات الزراعية.

9) **المبادرات الخاصة:**

41. تدعى المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي لتسهيل ودعم وضع حماية اجتماعية قائمة على المنتجات التي ستغطي مجموعة من الدول الأعضاء لديها منتجات شائعة (مثل قصب السكر، والشاي، والبن، والكاكاو، والقطن، والمطاط، والخشب، والسمك، والتبغ، والموز، الخ) بهدف وضع معايير مشتركة.

10) **<u>الرصد والتقييم</u>:**

42. ستتم متابعة عملية الرصد والتقييم للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ويمكن القيام بالاستعراضات الدورية عند الاقتضاء. وينبغي تقديم التقارير للهيئات ذات الصلة في الاتحاد الافريقي، لا سيما المؤتمرات الوزارية المختصة. كما ستحدد المجموعات الاقتصادية الإقليمية عمليات الرصد والتقييم المناسبة وفقا لآلياتها ذات الصلة.